رقم الوثيقة: UA: 257/12 Index: MDE 23/018/2012 بتاريخ: 5 سبتمبر/أيلول 2012

تحرك عاجل

محاكمة اثنين من مؤسسي منظمة تُعنى بحقوق الإنسان

يمثُل اثنان من الأعضاء المؤسسين لمنظمة سعودية تعنى بحقوق الإنسان أمام المحكمة بتهم تتعلق بأنشطتهما في مجال حقوق الإنسان وانتقاداتهما للسلطات السعودية. وفي حالة حبسهما، فإن منظمة العفو الدولية ستعتبرهما من سجناء الرأي.

في 1 سبتمبر/أيلول عُقدت جلسة محاكمة لكل من **الدكتور عبدالله بن حامد بن علي الحامد**، البالغ من العمر 65 عاماً، **ومحمد بن فهد بن مفلح القحطاني**، البالغ من العمر 46 عاماً، وهما من مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، وهي منظمة تعنى بحقوق الإنسان، حيث ردَّ المتهمان على التهم الموجَّهة إليهما.

ففي 11 يونيو/حزيران مثُل الدكتور عبدالله الحامد أمام المحكمة، بينما مثُل محمد القحطاني أمام المحكمة في 18 يونيو/حزيران. وقد مثُل كل منهما أمام المحكمة الجزائية في الرياض، ووُجهت إليهما قائمة بتهم مماثلة. وشملت التهم الموجّهة إليهما " العمل على الإخلال بالأمن والتحريض على الاضطرابات، وإضعاف الوحدة الوطنية ونقض البيعة والخروج على ولي الأمر والتشكيك في نزاهة المسؤولين. ووفقاً للوائح الاتهام، فقد اتُهما بالقيام بأنشطة، من بينها إصدار بيان يدعو إلى الاحتجاجات، وإنشاء منظمة بدون ترخيص، فُهم أنها "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية"، واتهام القضاء بإجازة التعذيب وقبول الاعترافات التي تُنتزع من المعتقلين بالإكراه. وكان محمد القحطاني واحداً من العديد من نشطاء حقوق الإنسان الذين كانوا حاضرين كمراقبين في جلسة المحاكمة في 11 يونيو/حزيران، عندما أُبلغ بأنه سيمثُل للمحاكمة بعد أسبوع.

والدكتور عبدالله الحامد منافح معروف عن الإصلاح، وكان قد احتُجز في الماضي بسبب ذلك. وقد أمضى حكماً بالسجن لمدة أربعة أشهر بتهمة "التحريض على الاحتجاج"، ابتداءً من 8 مارس/آذار 2008، بينما أمضى شقيقه عيسى الحامد،

الذي أُدين بنفس التهمة، حكماً بالسجن لمدة ستة أشهر. وكان الشقيقان قد أيّدا مظاهرة سلمية أمام مبنى السجن في بريدة، نظَّمتها نساء دعون إلى إطلاق سراح أقربائهن المعتقلين بدون تهمة أو محاكمة، أو تقديمهم إلى محاكمة عادلة. وفي مايو/أيار 2005 حُكم على الدكتور عبدالله الحامد بالسجن لمدة سبع سنوات بتهم شملت "زرع بذور الفتنة والخروج على ولي الأمر"، عقب القبض عليه مع آخرين بسبب الدعوة إلى إجراء إصلاحات سياسية في عام 2004. وأُطلق سراحه مع آخرين إثر صدور عفو ملكي في 8 أغسطس/آب 2005 من قبل الملك الجديد وقتئذ عبدالله بن عبدالعزيز.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، بحيث تتضمن ما يلي:

- حث السلطات على إسقاط الدعوى المرفوعة ضد الدكتور عبدالله الحامد ومحمد القحطاني لأنها لا تستند على ما يبدو إلا على عملهما المشروع من أجل حقوق الإنسان في السعودية وانتقادهما للسلطات؛
- حث السلطات على إسقاط جميع التهم المتصلة بممارستهما السلمية لحقهما في حرية التعبير والتجمع والاشتراك في الجمعيات. وإذا كانا محتجزيْن بسبب هكذا تهم، فإن المنظمة ستعتبرهما من سجناء الرأي وستدعو إلى إطلاق سراحهما فوراً وبلا قيد أو شرط.

يرجى إرسال المناشدات قبل 17 أكتوبر/تشرين الأول 2012 إلى:

الملك ورئيس الوزراء

صاحب الجلالة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي

الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: 3125 403 1 966+ بواسطة وزارة الداخلية (يرجى مواصلة المحاولة)

المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز آل سعود

وزارة الداخلية

ص ب. 2933

طريق المطار

الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

فاكس: 3125 403 1 966+ (يرجى مواصلة المحاولة)

المخاطبة: صاحب السمو الملكي

تُرسل نسخة إلى:

وزير العدل:

معالي الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى

وزارة العدل

شارع الجامعة

الرياض 11137

المملكة العربية السعودية

فاكس: 0311 402 1 966+ / 1741 401 1 966+

المخاطبة: معالي الوزير

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في بلدانكم، وإدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

وإذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

محاكمة اثنين من مؤسسي منظمة تُعنى بحقوق الإنسان

معلومات إضافية

استهدفت السلطات السعودية مؤخراً عدداً من المدافعين عن حقوق الإنسان، سواء من خلال المحاكم أو عن طريق اتخاذ تدابير تعسفية، من قبيل حظر السفر. وقد طاولت تلك التدابير أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، ومن بينهم أعضاء مؤسسون في الجمعية التي أُنشأت في أكتوبر/تشرين الأول 2009 . وقامت جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية بنقل أخبار انتهاكات حقوق الإنسان وساعدت العديد من عائلات المعتقلين بدون تهم أو محاكمات على رفع دعاوى ضد وزارة الداخلية أمام ديوان المظالم، وهو محكمة إدارية تتمتع بولاية قضائية على النظر في الشكاوى المقدَّمة ضد الدولة ومؤسساتها العامة.

ففي 10 أبريل/نيسان 2012، على سبيل المثال، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض، التي أُنشأت للنظر في قضايا الإرهاب والقضايا المرتبطة بالأمن، حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات والمنع من السفر لمدة خمس سنوات أخرى على محمد صالح البجادي، وهو أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية. وذُكر أنه أُدين بتهم تتعلق بالمشاركة في إنشاء منظمة لحقوق الإنسان، وتشويه صورة الدولة في وسائل الإعلام، ودعوة عائلات المعتقلين السياسيين إلى الاحتجاج وتنظيم الاعتصامات، والتشكيك في استقلال القضاء، وحيازة كتب محظورة. أنظر التحرك العاجل رقم UA 91/11: "*معلومات إضافية: الحكم على ناشط في مجال حقوق الإنسان في السعودية: محمد صالح البجادي*" (رقم الوثيقة: MDE 23/010/2012) على الرابط:

.http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/010/2012

ومن بين النشطاء الآخرين الذين يواجهون التهديد المدافع عن حقوق الإنسان والكاتب مخلف بن دهام الشمري، البالغ من العمر 57 عاماً، الذي يواجه مجموعة من التهم المكررة، منها: محاولة الإساءة إلى سمعة المملكة في وسائل الإعلام الدولية، والاتصال بمنظمات مشبوهة واتهام أجهزة الدولة بالفساد. ويُذكر أن مخلف الشمري معروف جيداً بكتاباته النقدية ضد انتهاكات حقوق الإنسان والفساد. وقد أُطلق سراحه بكفالة في فبراير/شباط 2012، بعد قضاء أكثر من سنة ونصف السنة في الحجز بسبب مقال منشور انتقد فيه ما أسماه بالتحيز من قبل علماء الدين السُنة ضد أفراد الأقلية الشيعية ومعتقداته. وفي أبريل/نيسان 2012 أبلغته السلطات بأن ممنوع من مغادرة البلاد لمدة 10 سنوات. وتجري محاكمته، التي بدأت في 7 مارس/آذار 2012، أمام المحكمة الجزائية المتخصصة.

ولا يزال ناشط آخر من أجل حقوق الإنسان، وهو وليد أبو الخير، البالغ من العمر 33 عاماً، يقارع دعوى مرفوعة ضده بتهمة ازدراء القضاء والإضرار بسمعة المملكة بإعطائه معلومات كاذبة عن زوجته سمر بدوي إلى منظمة دولية. وقد بدأت محاكمته أمام المحكمة الجزائية في جدة في سبتمبر/أيلول 2011. كما صدر قرار بمنعه من السفر في مارس/آذار 2012، أي قبل أيام قليلة من اعتزامه المشاركة في مساق عن الديمقراطية في إحدى الجامعات الأمريكية. وكانت منظمة العفو الدولية قد قالت في السابق إن الحظر لم يكن مبرَّراً، ودعت إلى رفعه فوراً.

وتجري حالياً محاكمة فاضل مكي المناصف، وهو ناشط في مجال حقوق الإنسان عمره 26 عاماً، أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض بتهم من بينها "الخروج على ولي الأمر" و"إثارة الفتنة والاضطرابات"، "وتحريض الرأي العام ضد الدولة"، و"الإخلال بالنظام العام عن طريق المشاركة في المسيرات"، و"تقديم المساعدة لشخص مطلوب للعدالة". وتتصل هذه التهم بالفعاليات التي نُظمت في مارس/آذار 2009. بيد أن منظمة العفو الدولية تعتقد أن اعتقاله في عام 2011 ومحاكمته ربما كانا بسبب أنشطته في مجال حقوق الإنسان. أنظر التحرك العاجل UA 304/11، *معلومات إضافية: ناشط*

سعودي في مجال حقوق الإنسان يواجه المحاكمة: فاضل مكي المناصف (رقم الوثيقة:MDE 23/008/2012) على الرابط: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/008/2012

وتحدثت منظمة العفو الدولية بالتفصيل عن حملة القمع التي طاولت حرية التعبير والاحتجاجات باسم الأمن في تقرير صدر مؤخراً بعنوان: *المملكة العربية السعودية: القمع باسم الأمن* (رقم الوثيقة:MDE 23/016/2011) الذي صدر بتاريخ 1 ديسمبر/كانون الأول 2011 (أنظر الرابط:

http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/016/2011/en، أنظر أيضاً البيان الصحفي المتعلق بحملة قمع النشطاء التي نُفذت مؤخراً والصادر في 18 يونيو/حزيران 2012 بعنوان: *السعودية تصعّد حملة القمع ضد نشطاء حقوق الإنسان*، على الرابط:

http://www.amnesty.org/en/news/saudi-arabia-ramps-clampdown-human-rights-activists-2012-06-18

الأسماء: محمد بن فهد بن مفلح القحطاني/ذكر؛ الدكتور عبدالله بن حامد بن علي الحامد/ذكر؛ عيسى الحامد/ذكر؛ محمد صالح البجادي/ذكر؛ مخلف بن دهام الشمري/ذكر؛ وليد أبو الخير/ذكر؛ سمر بدوي/أنثى؛ فاضل مكي المناصف/ذكر.